

الملف

غاصب مختار

47 نائباً فقط من 128 عادوا إلى مجلس النواب
طموح إلى تحقيق مشاريع انمائيّة كبيرة

عاد الى مجلس النواب الجديد بعد انتخابات 6 ايار الماضي 47 نائباً فقط من اصل 128 من مجلس نواب 2009. اراد هؤلاء مواصلة مسيرة العمل في الحقل السياسي والتشريعي والخدمي والامثالي، ولكل منهم اسبابه وتوجهاته ومشاريعه وطموحاته، منفردا ام من ضمن كتلته النيابية

ينتمي معظم النواب العائدين الى كتل نيابية كبيرة وازنة ومقررة في الحياة البرلمانية والسياسية، وان كان ذلك لا يمنعهم من

السياسة، واخرون للقضايا الاجتماعية والتربوية. "الامن العام" التقت النواب العائدين: عضو كتلة نواب المستقبل الدكتور عاصم عراجي، عضو كتلة التنمية والتحرير الدكتور ميشال موسى، عضو "كتلة لبنان القوي" النائب الان عون، واستطلعت منهم رؤيتهم للمرحلة الجديدة من العمل النيابي.

عراجي: عشت مع الناس
وسابقى معهم

■ ما سبب ترشحك للانتخابات مجددا مع ان عددا من زملائك عزفوا لاسباب مختلفة؟
□ نحن في موقع سياسي ليس جديدا وقد اشتغلنا خلاله بين الناس. عشت معهم في منطقتي ولم اتركها، واشعر بما يشعرون به حتى اصبح عندي ارتباط عاطفي بالمنطقة واهلها سواء لناحية الائمة والخدمات ام من الجانب السياسي. صحيح ان جانب الخدمات ضاق وتراجع حاليا، لكنني كئائب وطيب قلب يمكن ان اقدم الى الناس خدمات طبية او في المستشفيات، عدا عن الخدمات الشخصية التي يمكنني القيام بها. هذا هو فعلا سبب ترشحي.

■ ما الذي تأمل في تحقيقه خلال ولايتك النيابية الجديدة، هل من مشاريع او افكار جديدة تنوي العمل عليها او متابعتها؟

□ الامر الاول الذي ساعمل عليه هو متابعة مشكلة تلوث نهر الليطاني، والذي اقر لمعالجته مشروع قانون برنامج بقيمة 800 مليون دولار ينفذ على مدى سبع او ثمان سنوات. كنت ممن عملوا على هذا المشروع الى جانب نواب البقاع، نظرا الى الضرر الكبير للتلوث على السكان القاطنين على ضفافه من البقاع الى الجنوب. كذلك سنتابع مشروع الاوتوستراد العربي، الى جانب مشاريع صحية كثيرة مهمة منها البطاقة الصحية، وضمان

الشيخوخة، والحماية الاجتماعية، وهي قضايا تهم اكثر من نصف سكان لبنان. هذه المواضيع ساشتغل عليها بعيدا من السياسة وبغض النظر عن الوضع السياسي، وهي مواضيع اشعر اني ساكون فاعلا فيها.

■ هل ستعمل على هذه المشاريع من ضمن التكتل الذي تنتمي اليه ام بشكل منفرد مع المعنيين؟
□ طبيعي ان التكتل الذي انتمي اليه سيتابع معي هذه المشكلات، وهو اساسا لا يعارض معالجة المشكلات الصحية والاجتماعية والبيئية، بل يشجع عليها، لاسيما ان تلوث الليطاني قضية وطنية عامة تهم كل الناس والقوى السياسية.

■ الا توجد اقتراحات قوانين ملحة تنوي طرحها خلال ولايتك؟

□ طبعا هناك مشاريع زراعية تهم المزارع البقاعي بعدما اصبح الوضع مأسويا بسبب عدم القدرة على تصريف الانتاج، بعد اقفال الطريق من سوريا الى الدول العربية، ونتيجة الخسارات المتراكمة التي تصيب المزارعين. لذلك سنسعى الى اقرار قانون يحميهم. ثمة مشروع قانون في مجلس النواب يعنى بمعالجة الكوارث الطبيعية ومنها الزراعية، بحيث يكون هناك تدخل ما من الدولة اسوة بدول كثيرة في العالم، وسنحرك هذا

المشروع في المجلس ليشمل الكوارث الزراعية ايضا وليس الطبيعية فقط، لكي يتم تعويض المتضررين ومعالجة اسباب الضرر.

■ بعد الظروف المستجدة التي تلت الانتخابات كيف تحدد تصورك للمجلس النيابي الجديد وطبيعة الاصطفافات التي ستكون فيه، وهل سيتمكن من النجاح في عمله؟

□ نحن من الذين يشتغلون في المجلس، ونتمنى على الاطراف الاخرين ان يضعوا ايديهم في يدنا لنعمل سويا، فلا تحصل اي عرقلة سياسية للمشاريع اكانت امثالية او اقتصادية. المفروض ان يكون المجلس النيابي الجديد منتجا لأن الوضع الاقتصادي في البلد على كف عفريت. لكن يجب ان ننتظر الشهر الاولي من عمل المجلس، وهل ستحصل عراقيل او مشكلات بين الكتل ام يتوافق الجميع على الانتاجية والعمل لمصلحة الناس. لذا، لا يمكنني ان احكم من

موسى: تدني نسبة
الاقتراع انذار للسياسيين

■ ترشحت مجددا للنياية وفزت ضمن كتلة كبيرة، لماذا الاستمرار في العمل النيابي رغم مشاكله ومتاعبه؟
□ من يترشح للنياية يجب ان يكون عنده وضوح في خط سياسي معين، ونحن من الناس الملتزمين بخط معين واضح بالتحالف مع الرئيس نبيه بري منذ فترة طويلة. هذا القرار لا يتخذه المرشح وحده، بل يتخذه ضمن سياق ترشحات معينة في كتل سياسية، لأن العمل السياسي لم يكن يوما عملا فرديا بل عملا جماعيا.

■ هل تشير الى ان اسباب ترشحك سياسية؟
□ لا بالطبع، هي اسباب امثالية ايضا لمنطقة انا نائب عنها ويجب متابعة العمل الامثالي فيها، الى جانب العمل ضمن الخط السياسي الذي اتخذناه. نحن في منطقة مختلطة ومتنوعة ويجب ان تكون هناك اماكن يتم التعبير فيها بشكل واضح عن العيش الواحد والاعتدال، لأن الوطن لا يعيش الا بالوحدة الوطنية والاعتدال.

■ ماذا تأمل في ان تحقق في ولايتك الجديدة مما لم تستطع تحقيقه بعد؟

□ ويا للأسف نحن في بلد ماكينته الادارية بطيئة جدا، فهناك عشرات القوانين التي اقرت من فترات طويلة اي تقريبا من سنة 2000 و2002، لكنها لم تنفذ او لم تصدر مراسيمها التنفيذية. لذا يجب متابعة تنفيذها، واعتقد ان الهم هو تنفيذ

الان على طبيعة المجلس وشكله وعمله وكيف ستكون العلاقات بين الكتل النيابية.

■ هل يمكن ان تتراجع الخلافات بين القوى السياسية بعد الانتخابات التي جرت على قانون جديد اعطى لكل طرف حقه وجمه؟

□ نامل من الله في ان تخف الخلافات والتشنجات بين القوى السياسية، وانا ارى ان الاجواء تتجه الى التبريد والى تشكيل حكومة في وقت قصير وبلا تعقيدات، تتمكن من معالجة

الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي انجزناها مع المجتمع المدني على مدى سبع سنوات وهي خطة طموحة، وكذلك انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان التي صدرت بقانون لم ينفذ حتى الان. وهناك قانون دمج المعوق في المجتمع ولم تصدر مراسيمه التطبيقية، وايضا قوانين البيئة، وقانون ضمان الشيخوخة، والمواضيع الصحية العامة كالبطاقة الصحية وسلامة الغذاء وهو من الهمية بحيث يجب الاسراع في تطبيقه، الى جانب القوانين الاجتماعية مثل قانون المساواة بين المرأة والرجل.

■ ماذا تتوقع من المجلس النيابي الجديد، وما هو المطلوب منه مع التغييرات التي حصلت بفعل القانون الانتخابي الجديد؟

□ كنا امام قانون انتخابي جديد على الجميع ان يعملوا على هديه، بعدما افرز نوابا جددا وكتلا نيابية جديدة مختلفة. هنا لا ارى اي عذر لاحد من السياسيين كون المجلس النيابي بات موجودا وهناك حكومة جديدة نرجو ان لا يتأخر تشكيلها. لكن كل الامور الدستورية اصبحت في موقعها، وبالتالي يجب الاكباب عليها ورفعها الى مرتبة الاولويات في الحكومة الجديدة، وتحديد المواضيع الاجتماعية والامثالية، وهي ليست مواضيع سياسية خلافية، ومنها مواضيع الكهرباء والنفايات، الى المواضيع الصحية والحوية في البلاد. القوى السياسية مطالبة بان تعمل ولا

■ هل ثمة امكانات تعاون بينكم كتكتل وبين كتل اخرى بما يفيد مصالح الناس؟

□ طبعا نحن منفتحون على كل الاطراف، ومهددنا الى الجميع على اساس وطنية ولمساعدة الناس وتأمين حاجاتهم. هناك تعاون قائم حاليا بين كتلتي المستقبل والتيار الوطني نامل في ان تتم ترجمته الى مزيد من الخدمات والتقديمات للناس.

”

ترشحي سياسي
واستكمال العمل الانمائي

عضو كتلة التنمية والتحرير الدكتور ميشال موسى.

“

عذر لها، والانتخابات وجهت انذارا كبيرا الى هذه القوى بعدما لاحظنا عدم كثافة في الاقتراع وتدني نسبة التصويت. ما حصل يفترض ان يكون حافزا لكل السياسيين لكي يجتهدوا لتوفير الامور الحياتية الاساسية للمواطن، ولتعود الى الدولة هيبتها عبر تنفيذ القوانين، وهي ذات طبيعة تقنية لا سياسية.

■ كيف ترى الخريطة السياسية الجديدة للمجلس بوجود عدد كبير من النواب المستقلين غير الحزبيين؟

□ علينا ان نقبل نتائج الانتخابات ايا تكن ◀



المديرية العامة للأمن العام ٧٢ سنة



تضحية خالصة

اكبر حتى ولو كانوا افراداً، لانهم يلتقون في العمل مع كثير من الكتل لاقرار عدد كبير من القوانين المهمة التي تعطي للمجلس النيابي دوره الحقيقي والكامل، وهو مراقبة الحكومة وحضها على تنفيذ القوانين بالشكل الصحيح.

ينبع من اقتناعه. ان اللوائح الانتخابية لم تكن تعبّر عن مبادئ عامة، بل عبّر جزء منها عن وضعية المصلحة الانتخابية. لكن حالياً انتهت الانتخابات واصبح المنتخبون نواباً، لذا عليهم ان ينظموا عملهم السياسي والنيابي ضمن انتاجية

◀ وفق القانون الجديد، ولكل كتلة او نائب مستقل دوره في الحياة السياسية والبرلمانية يمكنه ان يقوم به، علماً انني اعتقد ان العمل السياسي ليس عملاً فردياً، بل هو عمل جماعي بين الافرقاء السياسيين مع هامش العمل الفردي لكل شخص

عون: اتوقع مجلساً نيابياً اكثر حيوية وانتاجية



انا جزء من مشروع
يطمح الى تطوير البلد
وتحصينه



عضو كتلة "لبنان القوي" النائب الان عون.



قيد التخطيط الدولة امنت جزءاً من تمويلها وسنسى الى ان نقدم مشاريع خاصة لبعدها كجزء من هذه الخطة الاستثمارية. طبعا ستتولى الحكومة دفع بقية التمويل كونها السلطة التنفيذية. على الصعيد التشريعي نطمح ايضا الى اقرار مشروع اللامركزية الادارية، وانا عضو في اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة النيابية لدرس هذا المشروع الذي تقدمنا كثيراً في انجازه، وهو سيشكل نقلة نوعية على مستوى ادارة الائمة في المناطق. املنا كبير في ان يكون اولوية لدى المجلس النيابي، الى جانب قوانين اخرى مثل قانون ضمان الشيخوخة المطلوب اقراره فيما الناس ينتظرونه، الى امور صحية واجتماعية اخرى سنكون في التكتل سابقين فيها.

■ هل ترى ان العمل النيابي هو استمرار كعمل الدولة حتى ترشحت مجدداً للانتخابات، وهل لديك ما تضيفه؟

□ اولاً انا ترشحت بناء على استطلاعات رأي اظهرت ان لي قابلية ورضى عند الرأي العام. ثم اني جزء من تيار ومشروع يريد استكمال اشياء كثيرة بدأها على صعيد تطوير البلد والدولة واصلاحها وتنفيذ مشاريع بنى تحتية، وعلى صعيد تحصيل البلد وحمايته من خلال خيارات وطنية وسياسية واضحة. وانا ايضا جزء من فريق سياسي هو فريق رئيس الجمهورية الذي يحاول تغيير الواقع الذي نعيشه. لذلك، نحن عملياً مشروع مستمر حقق الكثير في المرحلة السابقة، ويطمح الى تحقيق المزيد على المستوى الاقتصادي وتحديث الدولة واصلاحها وتطويرها، وعلى صعيد تحصيل الوضع الداخلي. هذا يعني انني جزء من ورشة كبيرة ستواصل عملها.

■ ثمة اختلاف حول الاولويات بين الكتل النيابية والقوى السياسية، كيف سيتم تحديد الاولويات في المجلس الجديد والتنسيق بينكم وبين الكتل الاخرى؟

□ نحن كتكتل في حاجة اولاً الى اعادة تنظيم بعدما اصبحنا كتكتلاً كبيراً، وفي حاجة الى تأطير ضمن فرق عمل متخصصة ليكون العمل افعال داخل المجلس. سنتوزع وفق الاختصاصات والاولويات التي لدينا ضمن لجان وفرق عمل داخل التكتل، قبل ان نبدأ العمل في المجلس على الاولويات بالتنسيق مع الكتل الاخرى.

■ كيف ترى صورة المجلس الجديد لناحية الاداء لاسيما مع وجود نواب مستقلين وكتل تختلف نظرتها الى امور كثيرة؟

□ اعتقد ان المجلس الجديد سيشهد حيوية اكثر من السابق، واتوقع له انتاجية كبيرة لانه يأتي

■ على الصعيد الشخصي ككاتب، ماذا وضعت من افكار او اقتراحات للولاية النيابية الجديدة؟

□ لدي اولويات على صعيد المنطقة التي انتخبت نائباً عنها (قضاء بعيدا) ارغب في متابعتها، من مشاريع بعضها قيد التنفيذ وبعضها في حاجة الى بدء التنفيذ، سنتابعها مع كل فعاليات المنطقة ان كان الزملاء النواب من كتل اخرى او البلديات، خاصة في ساحل المتن الجنوبي من ناحية المواصلات والطرق وتوسيع طريق صيدا القديمة وتنفيذ الاتوتوستراد الدائري. في المتن الاعلى هناك متابعة لمشروع الصرف الصحي وهو جزء من الخطة الاستثمارية المطروحة من ضمن مقررات وتغطيات مؤتمر "سيدر" في باريس، الى جانب مشاريع اخرى

في ظرف سياسي يسمح له بالعمل. نحن الان امام مجلس نيابي يضم 81 نائباً جديداً بينهم 16 كانوا نواباً في مراحل سابقة، ولم يبق من المجلس القديم الا 47 نائباً فقط. لذا اتوقع حيوية كبيرة في المرحلة المقبلة، واطمنى ان يكون للنواب الجدد قيمة مضافة في العمل وفي الانتاجية، وان نكون جميعاً على قدر طموحات اللبنانيين ونستفيد من الظرف السياسي الذي يسمح لنا بالعمل والانتاج، وان نواكب العمل المؤسساتي في جو سياسي سليم وصحي. اعتقد ان تعاون الرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة، سيكون له دور اساسي وينعكس ايجابياً على تفعيل عمل المؤسسات كلها ومنها مجلس النواب.